الأمم المتحدة

A/AC.109/2020/5

الجمعية العامة

Distr.: General
31 January 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة

جزر كايمان

ورقة عمل أعدّتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 5

ثانيا – الميزانية 6

ثالثا – الظروف الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – الخدمات المالية 7

جيم – السياحة 9

دال – الزراعة 10

هاء – البنى التحتية 10

واو – الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة 10

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

240220 050220 20-01523 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

رابعا – الظروف الاجتماعية 11

ألف – لمحة عامة 11

باء – العمل والهجرة 12

جيم – التعليم 12

دال – الصحة العامة 13

هاء – الجريمة والسلامة العامة 13

واو – حقوق الإنسان 13

خامسا – البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث 14

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 15

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 16

ألف – موقف حكومة الإقليم 16

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 16

ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 17

المرفق – خريطة جزر كايمان 19

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر كايمان، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم مارتن روبر (منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد 290 كيلومترا تقريبا غرب جامايكا وعلى نحو المسافة ذاتها جنوب كوبا، ويتألف من ثلاث جزر هي: كايمان الكبرى وكايمان براك وكايمان الصغرى المتاخمة لها.

المساحة: 264 كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 137 119 كيلومترا مربعا.

السكان: 813 65 نسمة (الرجال والفتيان: 875 31 نسمة؛ والنساء والفتيات: 938 33 نسمة (تقديرات عام 2018)).

العمر المتوقع عند الولادة: 82,3 سنة (الرجال والفتيان: 79,8 سنة؛ والنساء والفتيات: 84,7 سنة، استنادا إلى تعداد السكان والمساكن لعام 2010).

التركيبة الإثنية: أوروبيون من أصل أفريقي (40 في المائة)، أفارقة (20 في المائة)، أوروبيون (20 في المائة)، إثنيات أخرى (20 في المائة).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: جورجتاون.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ألدن مكلافلن (منذ أيار/مايو 2013).

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب التقدميين وحزب كايمان الديمقراطي.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في 24 أيار/مايو 2017؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في أيار/مايو 2021.

الهيئة التشريعية: جمعية تشريعية (19 عضوا منتخبا وعضوان بحكم المنصب).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 956 70 دولارا من دولارات جزر كايمان (بالقيمة الاسمية، تقديرات عام 2018).

الاقتصاد: الخدمات المالية الدولية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية.

معدل البطالة: 2,8 في المائة (تقديرات تشرين الأول/أكتوبر 2018).

الوحدة النقدية: الدولار الكايماني المربوط بدولار الولايات المتحدة (1 دولار كايماني = 1,20 دولار من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية: كان البريطانيون أول من استعمر في الفترة بين عامَي 1661 و 1671 هذا الإقليم الذي اكتشفه، كما قيل، كريستوفر كولومبس في أواخر القرن الخامس عشر. ثم نشأ تدريجيا في الإقليم ابتداء من عام 1734 تقليدٌ من الحكم الذاتي وأُنشئت جمعية تشريعية في عام 1831 عُرفت باسم

هيئة القضـــاة والمجالس الكنســـية. أُلغي نظام العبودية في عام 1834. وفي عام 1863، أصـــبحت جزر كايمان إقليما تابعا لجامايكا، وعندما نالت جامايكا استقلالها بعد 99 عاما من ذلك، بقيت جزر كايمان تحت سلطة التاج البريطاني.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 – بموجب دستور عام 2009، يتولى حاكم الإقليم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، مسؤولية تسيير الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتعيين موظفي الخدمة المدنية.

2 – وتتألف الجمعية التشريعية من رئيس الجمعية و 19 عضوا منتخبا وعضوين يكتسبان عضويتهما بحكم منصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ويجوز لرئيس الجمعية أن يكون إما من أعضائها المنتخبين من غير الوزراء، وإما شخصا يستوفي الشروط المؤهلة لنيل عضوية الجمعية. ويتألف المجلس الوزاري للإقليم الذي يتولى رئاسَته حاكم الإقليم من رئيس الوزراء وستة وزراء آخرين وعضويَن يتم تعيينهما بحكم منصبيهما، وهما نائب الحاكم والنائب العام. ورئيس الوزراء هو عضو في الجمعية يوصي به الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد، ويعيّنه الحاكم. ويعيّن الحاكم الوزراء الستة الآخرين بعد استشارة رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية المنتخبين.

3 – وأثناء الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو 2017، فاز التقدميون بسبعة من مقاعد الجمعية التشريعية التسعة عشر. وفاز حزب كايمان الديمقراطي بثلاثة مقاعد فيما فاز بالمقاعد التسعة المتبقية مرشحون مستقلون أو مرشحون عن جماعات سياسية مختلفة. وجرى تشكيل ائتلاف حكومي، يحمل اسم ”حكومة الوحدة“، بسبعة أعضاء من التقدميين وثلاثة أعضاء مستقلين وثلاثة أعضاء من حزب كايمان الديمقراطي. ونتيجة لذلك، أُعيد تعيين ألدن مكلافلن، زعيم التقدميين، رئيساً للوزراء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استقال أحد أعضاء حزب كايمان الديمقراطي من الحكومة وانضم إلى المعارضة.

4 – ويتألف النظام القضائي من محكمة القضاء المستعجل (التي تضم محكمة الأحداث) ومحكمة الطب الشرعي والمحكمة الكبرى ومحكمة الاستئناف. ويشمل اختصاص محكمة القضاء المستعجل الدعاوى المدنية والجنائية. وتعرض محكمة القضاء المستعجل دعاوى الاستئناف على المحكمة الكبرى، وهي محكمة تدوينية عليا تطبق القانون العام لإنكلترا وويلز. وتحال دعاوى الاستئناف من المحكمة الكبرى إلى محكمة الاستئناف التي تضم رئيساً وعلى الأقل قاضيَين. وتحال دعاوى الاستئناف التي تتجاوز ذلك، في ظروف معيّنة، إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في لندن. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم أنشأ أيضا ثلاث محاكم ”لحل المشاكل“ للتعامل مع المجرمين الذين يعانون من إدمان المخدرات أو من مشاكل تتعلق بصحتهم العقلية، أو الذين ارتكبوا جرائم في سياق أُسري.

5 – وكما ورد في تقارير سابقة، أصدرت لجنة الاستعراض المعنية بجزر كايمان في عام 2011 تقريرا بعنوان ”استعراض العلاقة بين المملكة المتحدة وجزر كايمان“. ومن بين المسائل الرئيسية التي أُثيرت خلال هذه العملية التشاورية الرغبة في تحقيق مزيد من الحكم الذاتي محليا، والعمل في الوقت نفسه على إقامة علاقة تتيح الحصول على دعم مستمر من المملكة المتحدة، مثلاً في حالة تعرّض الإقليم لضغوط من الدوائر المالية الدولية.

6 – إضافة إلى ذلك، وكما ورد في تقارير سابقة، قال رئيس وزراء سابق للإقليم في اجتماع لرابطة برلمانات الكومنولث عُقد في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2013 إن جزر كايمان ليست مفوَّضة للخوض في مسألة الاستقلال وإن المسألة لم تطرح علنا.

7 – وعرضت حكومة جزر كايمان في أدلتها الخطية المقدمة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم بشأن مستقبل أقاليم ما وراء البحار، تقييمها الراهن لفرص تحسين

علاقة الإقليم مع المملكة المتحدة ”بروح من الشراكة بوصفه من أقاليم بريطانيا ما راء البحار المكتفية ذاتيا“، مشيرةً إلى أن الدستور الحالي يمنح الإقليم قدرا أكبر بكثير من الحكم الذاتي والسلطة المفوَّضة. وتناولت الأدلة طائفة من المواضيع، منها مسؤوليات حكومة المملكة المتحدة تجاه العلاقة الدستورية بينهما. وذكرت حكومة الإقليم في إحدى التوصيات أن حكومة المملكة المتحدة ينبغي أن تسعى، حيثما أمكن، إلى تيسير المشاركة الوزارية من أقاليم ما وراء البحار حتى يطمئن المجتمع الدولي والمنتديات ذات الصلة إلى أن تلك الأقاليم ممثلة تمثيلا كافيا، مع الإشارة إلى أهمية وفائدة ذلك في سياق رفع الأقاليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة[1].

8 - وفيما يتعلق بمشروع قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال لعام 2018 (انظر أيضا الفقرة 20 أدناه)، قال رئيس الوزراء مكلافلن في بيانه المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، إن جزر كايمان لا تقبل بأن يكون لبرلمان المملكة المتحدة الحق في وضع تشريعات بشأن مسائل محلية فُوِّضت إلى الحكومة المحلية، الأمر الذي يُشكّل ”تعدّيا دستوريا“. ووفقا لحكومة الإقليم، عُقد اجتماع، بناء على طلبها، بين حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة يومَي 7 و 10 كانون الأول/ديسمبر 2018. واقترحت جزر كايمان إجراء تغييرات دستورية، وقدّمتها في شكل مشروع، وسعت للحصول على ضمانات في الاجتماع تؤكد أن حكومة الإقليم تملك سلطة الحكم الذاتي في الشؤون الداخلية، وأن المملكة المتحدة لن تحاول وضع تشريعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تخص جزر كايمان دون أن تقوم في الحد الأدنى بالتشاور مع حكومة الإقليم، وسعت جزر كايمان أيضا إلى إجراء عدد قليل من التغييرات الإدارية على الدستور لتحسين أداء الحكومة والهيئة التشريعية المحليتين. وفي هذا السياق، ذكر رئيس الوزراء أن تلك المقترحات لا تهدف إلى ضمان استقلال الإقليم، أو انتزاع دور حكومة المملكة المتحدة السليم في الشؤون الخارجية، أو تحقيق درجة من الحكم الذاتي خارج المركز المقبول. وتم التوصل إلى اتفاق بين حكومة المملكة المتحدة وجزر كايمان، وهو في انتظار صدور أمر في مجلس الملكة الخاص. وبالنظر إلى الاتفاق بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة، لا يتوقع إجراء استفتاء على التغييرات الدستورية. إلا أن رئيس الوزراء دعا الجمهور إلى التدقيق في التغييرات المزمع إجراؤها وتقديم تعليقاته عليها.

ثانيا - الميزانية

9 - اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2018، انتقل الإقليم من العمل بدورة سنته المالية الممتدة من تموز/يوليه حتى نهاية حزيران/يونيه لتصبح من كانون الثاني/يناير حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. ووثيقة ميزانية الإقليم لعامي 2020 و 2021، التي تشمل فترة 24 شهرا من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر من ذينك العامين على التوالي، تتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات التشغيل 825 مليون دولار كايماني ومصروفات التشغيل 759,7 مليون دولار كايماني لعام 2020، وإجمالي إيرادات التشغيل 849,7 مليون دولار كايماني ومصروفات التشغيل 774,4 مليون دولار كايماني لعام 2021.

10 - وفيما يتعلق بالعام المالي 2018، حققت حكومة الإقليم إيرادات تشغيل بلغ مجموعها 838,1 مليون دولار كايماني (بزيادة تبلغ 100,7 مليون دولار كايماني أو بنسبة 15 في المائة عن المبلغ

(1) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر http://data.parliament.uk/writtenevidence/committeeevidence.svc/evidencedocument/foreign-affairs-committee/the-future-of-the-uk-overseas-territories/written/91210.pdf.

المدرج أصلا في الميزانية). وبلغت مصروفات التشغيل والتمويل لعام 2018 ما قدره 669,3 مليون دولار كايماني (بزيادة تبلغ 25,2 مليون دولار كايماني أو بنسبة 3,9 في المائة عن المبلغ المدرج أصلا في الميزانية). وسجلت حكومة الإقليم فائضاً تشغيلياً قدره 82,2 مليون دولار كايماني على مدى الفترة نفسها، بزيادة نسبتها 95 في المائة عن المبلغ المدرج في الميزانية.

11 - وتشير النتائج المالية غير المراجعة للحكومة الأساسية لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019 إلى تسجيل فائض قدره 190,2 مليون دولار كايماني (2009 مليون دولار كايماني للقطاع العام بأكمله) وأرصدة حسابات مصرفية قدرها 689,8 مليون دولار في صورة نقدية وودائع.

12 - وما برحت المملكة المتحدة وجزر كايمان تعملان منذ عام 2012 معاً ضمن إطار لتنظيم المسؤولية المالية يُلزم الإقليم بتوخي الحيطة والشفافية في الإدارة المالية عبر التخطيط بشكل فعال على المدى المتوسط. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم يتقيّد بالمطلوب من حيث نِسب الدَّين والاحتياطي النقدي المحددة في الإطار.

13 - وجزر كايمان ولاية قضائية لا تفرض ضرائب مباشرة على دخل الأفراد أو الشركات. فالمصادر الرئيسية لإيرادات الحكومة هي رسوم الاستيراد والخدمات المالية ورسوم التراخيص ورسوم تصاريح العمل ورسوم الدمغ. وهناك أيضا ضريبة بيئية يدفعها زوار الإقليم.

14 - وجزر كايمان لا تستوفي الشروط التي تؤهلها للحصول على المساعدات المقدمة للأقاليم في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، لكنها مؤهلة للحصول على معونات غير مبرمجة.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

15 - يعتمد اقتصاد جزر كايمان على تقديم الخدمات المالية، وهي القطاع المهيمن في الاقتصاد، وعلى السياحة. ولا توجد في الإقليم مصائد أسماك تجارية.

16 - وقُدّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 بمبلغ 4,57 بلايين دولار كايماني، مقارنةً بمبلغ 4,28 بلايين دولار كايماني في عام 2017. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت (2007) في عام 2018 نسبة 3,3 في المائة، مقارنةً بنسبة 3,0 في المائة في عام 2017. ويظل قطاع الخدمات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

باء - الخدمات المالية

17 - مثّل قطاع الخدمات المالية وخدمات التأمين ما يقرب من 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2018.

18 - واستنادا إلى التقرير الاقتصادي السنوي لجزر كايمان لعام 2018، ظل الإقليم لاعبا رئيسيا في السوق المالي العالمي، إذ يحتلّ المرتبة الثانية عشرة في العالم بناء على قيمة أصول وخصوم القطاع المصرفي. واستمر الاتجاه التنازلي للتراخيص المصرفية والاستئمانية، إذ انخفضت من 150 ترخيصاً في عام 2017 إلى 133 ترخيصاً في عام 2018. وارتفع العدد الإجمالي لشركات التأمين بنسبة 0,8 ليصل إلى

730 شـــركة تأمين في عام 2018 وهو ما يُعزى إلى زيادة في عدد التراخيص الممنوحة لشـــركات التأمين الدولية (المملوكة للمؤمَّن عليهم) عاوضـت انخفاضـاً في عدد التراخيص الممنوحة لشـركات التأمين المحلية. وارتفع العدد الإجمالي لعمليات تسـجيل الشـركات بنسـبة 8 في المائة، من 327 99 تسـجيلا في عام 2017 إلى رقم غير مسبوق هو 309 107 تسجيلات في عام 2018، مع حدوث زيادة أيضاً في تسجيل الشركات الجديدة من 046 13 تسجيلا في عام 2017 إلى 326 16 تسجيلا في عام 2018.

19 - وعلى إثر إبرام الترتيب الثنائي مع المملكة المتحدة بشـــأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع، دخل نظام ملكية الانتفاع لجزر كايمان حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2017. ويعكس هذا التشـــريع الجديد العزم المشـترك والمتبادل للملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعرب عنه في مذكرات متبادَلة في نيسـان/ أبريل 2016، على مواصـلة مكافحة الفسـاد والاحتيال وغسـيل الأموال وتمويل الإرهاب وأسـلحة الدمار الشـامل وزيادة تعزيز الشـفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وبمقتضى القانون، يتعيّن على الشركات المرخصة أو المسجلة في جزر كايمان أن تتعهد سجلا للمعلومات المتعلقة بمالكيها المنتفعين أو أن تبيّن للسلطات المحلية المختصة السبب الذي يجعلها غير مطالبة بتعهد ذلك النوع من السجلات. وتتيح المنصة المركزية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية المختصة إجراء عمليات بحث آنية عن سجلات ملكية الانتفاع لجميع الشـركات المرخصـة أو المسـجلة في جزر كايمان، والتي بدورها تيسـر التبادل السـريع للمعلومات بشأن المالكين المنتفعين مع سلطات إنفاذ القانون الدولية أو مع السلطات المختصة.

20 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسـيل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشـــكال المســـاعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشـاء سـجل لملكية الانتفاع للشـركات المسـجلة في ولايتها القضـائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصـاه 31 كانون الأول/ديسـمبر 2020، مشـروع مرسـوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشـــئ هذا الســـجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وقد مُدد ذلك الموعد النهائي منذ ذلك الحين حتى عام 2023.

21 - وفي حزيران/يونيه 2019، في سياق المنتدى الاقتصـادي لجزر كايمان لعام 2019، قدَّمت حكومة الإقليم معلومات مسـتكملة عن مسـألة سـجل ملكية الانتفاع، أشـارت فيها إلى رد من الدولة القائمة بالإدارة على تقرير لجنة الشـــؤون الخارجية المعنْون ''بريطانيا العالمية وأقاليم ما وراء البحار البريطانية''. ووفقا لحكومة الإقليم، تضـمن الرد توصيات شـاملة بشـأن سـجلات ملكية الانتفاع، وزواج مثليي الجنس، وحق مواطني المملكة المتحدة في التصويت وتقلد مناصب رسمية في أقاليم ما وراء البحار. وأعربت حكومة الإقليم عن ارتياحها إزاء رد المملكة المتحدة، الذي أشار إلى التزامها بتطوير علاقة إيجابية وبناءة مع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها وأكد أنه لا توجد لديها نية للتدخل في الترتيبات المتعلقة بالامتيازات والتمثيل التي تتقرر محليا. وذكرت حكومة الإقليم كذلك أنه فيما يتعلق بالسـجلات العامة لملكية الانتفاع، أعربت الدولة القائمة بالإدارة عن التزامها باتباع عملية تشـــاورية وبعدم تعجيل الجدول الزمني الراهن لتنفيذ السـجلات العامة قبل نهاية عام 2023. وقالت إن رئيس وزراء جزر كايمان أوضـح أن الإقليم سـيواصـل مقاومة أي محاولات تقوم بها حكومة المملكة لفرض سـجلات عامة في غياب معيار عالمي. وأوضـحت حكومة الإقليم أنه لا مصـلحة لها في رؤية أية أموال غير مشـروعة تنقل من خلال المؤسـسـات المالية بجزر كايمان ولكنها تريد أن تتضـمن أجواء تكفل تكافؤ الفرص في السـوق العالمي. وأكدت أنه بمجرد أن يصبح سجل ملكية الانتفاع هو المعيار العالمي، فإن جزر كايمان ستمتثل.

22 - ووفقا لحكومة الإقليم، هناك خطة عمل شاملة لمعالجة التوصيات التي انتهت إليها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي في تقرير لها مؤرخ آذار/مارس 2019 ولتجنب أن يُدرَج الإقليم في القائمة الرمادية لفرقة العمل. وفي تقرير التقييم المتبادل، انتهت فرقة العمل إلى وجود ''أوجه قصور'' في قدرة جزر كايمان على تحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلصت فرقة العمل إلى أن جزر كايمان لم تقدم تحليلا كافيا للمخاطر في بعض القطاعات المالية التي لا تخضع للإشراف، مثل المحامين والأشخاص المستبعدين قانونيا. وتم تعيين فرقة عمل مكرسة، تتألف من وكالات حكومية من جميع القطاعات، للإشراف على الخطة، ويتوقع معالجة جميع الشواغل في غضون سنة واحدة. ولم يعبّر الاتحاد الأوروبي في تقييمه لجزر كايمان إزاء ثلاثة معايير (الشفافية الضريبية؛ والعدالة الضريبية؛ وتنفيذ برنامج تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، عن أية شواغل حيال وضع جزر كايمان في هذا الخصوص. ففيما يتعلق بمعيار العدالة الضريبية، أقرّ الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي بأن النظام الضريبي لجزر كايمان لا يفرّق بين أحد على أساس أية عوامل من قبيل الإقامة. غير أن جزر كايمان وافقت على إجراء تقييم إضافي لمعيار العدالة الضريبية، وكانت قد التزمت في وقت إعداد هذا التقرير بالعمل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه المسألة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019.

23 - وجزر كايمان طرف في الاتفاقية المبرمة بين أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وهي طرف أيضاً في الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية بشأن المادة 6 من الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر 2017، اكتملت عمليات التبادل الأولى بموجب معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - السياحة

24 - أسهم توسيع نطاق القطاع السياحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. فشركة الخطوط الجوية لجزر كايمان، إلى جانب شركات خطوط جوية أخرى، تقدّم خدمات دولية من عدة مدن في جامايكا وكندا وكوبا والمملكة المتحدة وهندوراس والولايات المتحدة. وتسيّر شركات الطيران المحلية والطائرات المؤجّرة المحلية رحلات بين الجزر الثلاث في الإقليم.

25 - وفي عام 2018، بلغ العدد الكلي للسياح الوافدين نحو 2,4 مليون سائح، وهو ما يشكّل زيادة بنسبة 11 في المائة عن عام 2017 وأكبر عدد منذ عام 2000. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى زيادة بنسبة 10,7 في المائة في عدد الوافدين جوا (حوالي 000 463 وافد في عام 2018) والوافدين بالسفن السياحية (1,9 مليون راكب و 638 سفينة سياحية وافدة). ويشهد عدد الوافدين الذين يمكثون في الإقليم ازديادا منذ عام 2009، وبلغ حوالي 000 463 وافد في عام 2018 (نحو 20 في المائة من مجموع الوافدين)، بزيادة عن 400 418 وافد في عام 2017 (أيضاً 20 في المائة من مجموع الوافدين). وفي عام 2018، أشار توزيع الوافدين جوا حسب البلد الأصل إلى أن 83 في المائة قدِموا من الولايات المتحدة، تليها كندا (5,8 في المائة) وأوروبا (4,9 في المائة).

دال – الزراعة

26 – في عام 2017، ساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بمبلغ 15,65 مليون دولار كايماني في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، مقارنةً بمبلغ 10,66 ملايين دولار كايماني في عام 2016، وهو ما يمثّل نسبة 0,38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

27 – وتواصل وزارة الزراعة تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي من خلال دعم المزارعين ومساعدتهم وتثقيفهم في المجال التقني.

هاء – البنى التحتية

28 – ارتفع عدد تراخيص البناء الممنوحة بنسبة 5,6 في المائة، من 879 رخصة في عام 2017 إلى 959 رخصة في عام 2018، بلغت قيمتها 247,9 مليون دولار كايماني، بما يمثل زيادة بنسبة 9,1 في المائة عن قيمتها في عام 2017 البالغة 234,7 مليون دولار كايماني. وتمت الموافقة على ما مجموعه 763 مشروعاً مقترحاً في عام 2018 بقيمة 756,2 مليون دولار كايماني مقارنةً بـ 216 1 مشروعا في عام 2017، بقيمة 804,9 ملايين دولار كايماني.

29 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتألف شبكة الطرق في جزيرة كايمان الكبرى من نحو 518 كيلومترا من مسارات حركة المرور، منها حوالي 43 كيلومترا من الطرق الرئيسية الأولية و 113 كيلومترا من الطرق الرئيسية الثانوية.

30 – وأنجز في آذار/مارس 2019 مشروع إعادة تطوير مطار أوين روبرتس الدولي، وافتتَح المطار رسمياً صاحبا السمو الملكي أميرُ ويلز ودوقة كورنوول.

واو – الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة

31 – في الوقت الراهن، تقدّم أربع شركات للاتصالات السلكية واللاسلكية خدمات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات بواسطة الخطوط الثابتة و/أو المحمولة، وتقدّم ثلاث شركات خدمات التلفزيون القائمة على الاشتراك. وتوجد في الإقليم 15 محطة إذاعية تبث إرسالها على موجة التضمين الترددي. وفي عام 2018، ارتفع العدد الكلي لخطوط الهاتف الثابت والمحمول العاملة بنسبة 7 في المائة ليصبح 567 140 خطا، مقارنةً بـ 424 131 خطا في عام 2017. وانخفض عدد وصلات النطاق العريض العالية السرعة من 232 31 وصلة في عام 2017 إلى 413 24 وصلة في عام 2018. وأُنجزت في نيسان/أبريل 2019 عملية تحديث نظام الإذاعة الوطنية للسلامة العامة في الإقليم التي استهدفت دعم الاتصالات المتعلقة بالسلامة العامة بين المنجدين لحالات الطوارئ والمنجدين الأوائل، بما يشمل الاتصالات التي يتم تفعيلها في الكوارث.

32 – وفي جزيرة كايمان الكبرى، حيث مُنحت الشركة الكاريبية للمرافق العامة ترخيصا غير حصري لتوليد الكهرباء وترخيصا حصريا لنقلها وتوزيعها، يعتمد توليد الطاقة كلها تقريبا على وقود الديزل المستورد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، وافقت هيئة تنظيم الكهرباء على اتفاق لشراء 5 ميغاواط من الطاقة الشمسية أُبرم بين شركة مستقلة لتوليد الطاقة والشركة الكاريبية للمرافق العامة من أجل تزويد نحو 800 منزل بالطاقة الشمسية المتجددة. وعلاوة على ذلك، يُنفَّذ في كايمان الكبرى منذ عام 2011

برنامج يملكه المستهلكون لتوليد الطاقة المتجددة يتيح لهم توليد الطاقة من مصادر متجددة، والحصول على تعويض من خلال أسعار طويلة الأجل ومستقرة، بقدرة رُفعت حدودها الحالية إلى 6 ميغاواط مقابل 4 ميغاواط في عام 2016. وفي جزيرتي كايمان براك وكايمان الصغرى، تمتلك شركة كايمان براك للكهرباء والإضاءة رخصتين حصريتين. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن صافي إنتاج الكهرباء انخفض في عام 2018 انخفاضا طفيفا إلى 800 641 ميغاواط ساعي مقارنةً بـ 300 654 ميغاواط ساعي في عام 2017، بينما ارتفع استهلاك الكهرباء من 800 621 ميغاواط ساعي في عام 2017 إلى 800 628 ميغاواط ساعي في عام 2018، أو بنسبة 1,1 في المائة.

33 - ووفقا للبيانات الرسمية، ارتفع في عام 2018 استهلاك المياه في جزر كايمان بنسبة 1,1 في المائة، من 1,9 مليون غالون في عام 2017 إلى أكثر من مليوني غالون في عام 2018، بينما ارتفع إنتاج المياه بنسبة 1 في المائة، من 2,3 مليون غالون في عام 2017 إلى أكثر من 2,4 مليون غالون في عام 2018.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

34 - وفقا للمعلومات المقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، تلقّت 910 1 أُسر تقريبا شكلا من أشكال خدمات الرعاية الاجتماعية.

35 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة الشؤون المجتمعية بصورة استراتيجية مواءمة الخدمات المقدمة تحت إشرافها، توخّيا لقدر أكبر من الكفاءة والفعالية في معالجة المسائل الاجتماعية في الإقليم. وتقدّم وحدة تقييم الاحتياجات خدمات الرعاية الاجتماعية، التي تشمل توفير الغذاء والسكن والمساعدة في تكاليف الإيجار ودفع تكاليف الدفن، إلى المحتاجين من مواطني جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة خدمات الطفل والأسرة إدارة الخدمات السريرية (مثل التحقيق في مسائل الرعاية والحماية، وتقييم ورصد الحالات التي تنطوي على إساءة معاملة الأطفال، والحضانة والتبني، وأوامر تحديد مكان إقامة الأطفال)، والخدمات البرنامجية (بما في ذلك توفير خدمات الإقامة للكبار من ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية المجتمعية والتأهب للكوارث)، إضافة إلى الخدمات المقدمة إلى كبار السن. ويواصل مركز الحماية المتعدد الوكالات، الذي أنشئ في آذار/مارس 2017، تطوير إطاره الإجرائي والسياساتي لتوجيه أفضل الممارسات في تقييم مسائل إساءة معاملة الأطفال والتحقيق فيها. وفي آب/أغسطس 2018، وُقّعت مذكرة تفاهم بين الوكالات الرائدة المشاركة في المركز. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن إدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، زاد في عام 2018 بأكثر من الضعف عدد الإحالات المتعلقة بالعنف العائلي (218 2 إحالة) مقارنةً بعام 2017 (990 إحالة)، الذي كان قد شهد بالفعل زيادة مقارنةً بعام 2016 (742 إحالة). وتشهد الفترة منذ عام 2015 زيادة مطردة في عدد الإحالات المتعلقة بالعنف العائلي وبحماية الأطفال، وكانت الزيادة حادة في عام 2018 حيث بلغت إحالات العنف العائلي نسبة 124 في المائة وإحالات حماية الأطفال نسبة 52 في المائة. ومع أن جهود التوعية التي تقوم بها وحدة دعم الأسرة ومركز الحماية المتعدد الوكالات، وكذلك الأحكام ذات الحجية التي صدرت في قضايا بارزة تنظرها المحاكم، يمكن أن تكون قد زادت من ثقة الناس في عدم السكوت عن المسائل

المتعلقة بالعنف العائلي أو سلامة الأطفال والإبلاغ عنها في عام 2018، فليس من الواضح أن تغير السلوك من جانب الضحايا وحده يمكن أن يفسر الزيادة الهائلة في عدد الإحالات.

36 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت إدارة الخدمات الارشادية تعزيز خدماتها لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات الناشئة في المجتمع بمزيد من الفعالية، بطرق شتى منها مثلا العلاج المجتمعي، والخدمات الإرشادية التي أعيدت هيكلتها لتقدّم استجابات أنجع للعدد المتزايد من المحتاجين، وبرنامج للعلاج بالموسيقى، وتوجيه الآباء والأمهات، وحلقات عمل في مجال تنمية المهارات، وبرامج أخرى.

باء - العمل والهجرة

37 - في عام 2018، توسعت القوة العاملة البالغ قوامها 178 46 شخصا، بنسبة 7,5 في المائة مقارنةً بعام 2017، وهي تتألف من 747 21 شخصا من مواطني جزر كايمان (47,1 في المائة من مجموع القوى العاملة)، و 400 20 من غير مواطني جزر كايمان (44,2 في المائة)، و 032 4 من المقيمين الدائمين (8,7 في المائة). ويعزى هذا التوسع إلى نمو القوة العاملة، من مواطني جزر كايمان وغير مواطنيها على السواء، الذين زاد عددهم بنسبتي 4,7 في المائة و 14,5 في المائة على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت القوة العاملة للمقيمين الدائمين الذين لديهم حقوق في العمل بنسبة 7,3 في المائة. وبلغ معدل البطالة بين مواطني جزر كايمان نسبة 4,6 في المائة في عام 2018 (مقارنةً بنسبة 7,3 في المائة في عام 2017)، و 1,2 في المائة بين غير المواطنين في عام 2018 (مقارنةً بـ 2,1 في المائة في عام 2017). وبلغ إجمالي معدل البطالة في عام 2018 ما نسبته 2,8 في المائة، أي بانخفاض عن معدل 4,9 في المائة المسجل في عام 2017.

38 - وقدّمت اللجنة الاستشارية المستقلة المعنية بالحد الأدنى للأجور، التي عيّنها مجلس الوزراء بموجب أحكام قانون العمل (2011)، توصياتها النهائية بشأن تحديد نظام الحد الأدنى للأجور لجزر كايمان في شباط/فبراير 2015، ووافقت الحكومة على تلك التوصيات. وحُدد الحد الأدنى للأجور البالغ 6 دولارات كايمانية للساعة في 1 آذار/مارس 2016 بإصدار الأمر المتعلق بالعمل (الحد الأدنى الأساسي الوطني للأجور) لعام 2016.

39 - وكما ورد في تقارير سابقة، نُقِّح قانون الهجرة في الإقليم في عام 2013 لإنفاذ تغييرات تشمل، في جملة أمور، منح الإقامة الدائمة، وانتهاء مدة إعفاء الموظفين الأساسيين من طلب الحصول على تصاريح العمل، ومدة عقود عمل أخصائيي تقديم الرعاية.

40 - وتشير إحصاءات الحكومة إلى أن عدد تصاريح العمل الصادرة للعمال من غير مواطني جزر كايمان ارتفع من 305 25 تصاريح في عام 2017 إلى 657 26 تصريحاً في عام 2018.

جيم - التعليم

41 - التعليم إلزامي لجميع الأطفال المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و 16 عاما. ويقدّم نظام التعليم العام خدماته إلى ثلثي الأطفال من مواطني جزر كايمان تقريبا، بينما يلتحق الباقون بمدارس خاصة غير مجانية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يمكن للأطفال من غير مواطني جزر كايمان الالتحاق بنظام التعليم العام إلا في حالات استثنائية. أما التعليم العالي فتقدّمه مؤسستان من القطاع العام وأخريان من القطاع الخاص. ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي

يسددها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا مدة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

دال – الصحة العامة

42 – التأمين الصحي إلزامي في جزر كايمان. وتتولى هيئة الخدمات الصحية في الإقليم مسؤولية توفير جميع أنواع الرعاية الصحية العامة. وأفادت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تلك الهيئة هي المزود الوحيد لخدمات الرعاية الصحية العامة على المستويات الخدمية الأول والثاني والثالث.

هاء – الجريمة والسلامة العامة

43 – يرأس إدارة الشرطة الملكية بجزر كايمان، وقوامها 458 فردا، مفوض شرطة مسؤول أمام الحاكم.

44 – وقد انخفض العدد الإجمالي للجرائم المبلغ عنها من 600 3 حادث في عام 2017 إلى 453 3 حادثاً في عام 2018. وانخفض بالمثل عدد الجرائم الخطيرة من 485 1 جريمة في عام 2017 إلى 335 1 جريمة في عام 2018. وكانت جريمة السطو على المنازل هي الجريمة الخطيرة التي كان ضحاياها هم الأكثر عددا، على الرغم من انخفاض عدد حوادثها المسجلة بدرجة كبيرة من 510 حوادث في عام 2017 إلى 324 حادثا في عام 2018.

45 – وسُجل وقوع 437 7 حادث مرور في عام 2018، بزيادة نسبتها 49 في المائة عن الحوادث المبلغ عنها في عام 2017 وعددها 980 4 حادثا. وارتفع عدد الوفيات من 3 حالات في عام 2017 إلى 8 حالات في عام 2018.

46 – والسلطة النقدية في جزر كايمان هي الهيئة المسؤولة عن رصد مدى الامتثال للمعايير المالية الدولية في الإقليم وعن إبلاغ حكومة الإقليم بانتظام بما تتوصل إليه من نتائج. وأُنشئت لجنة لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد في الإقليم (2008).

47 – وفي عام 2019، تأثر العمل الذي يضطلع به مكتب مستشار إنفاذ القانون الذي تموله المملكة المتحدة بتقاعد شاغل الوظيفة وعملية تعيين خلف له. وتظل السفينة *RFA Mounts Bay* راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017 في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، بما يكفل وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لدعم أقاليم ما وراء البحار من أجل التأهب والاستجابة لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث ولتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار للتعامل مع العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

واو – حقوق الإنسان

48 – أُنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب المادة 116 من الأمر الدستوري لجزر كايمان في عام 2009 وأُجريت التعيينات فيها لأول مرة في كانون الثاني/يناير 2010. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في تعزيز

فهم حقوق الإنسان ومراعاتها في جزر كايمان. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع اللجنة بسلطة قبول الشكاوى العامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المحتملة والتحقيق فيها، وتوفير منتدى للوساطة أو التوفيق، وتقديم المشورة والتوجيه، ونشر تقارير بمبادرة خاصة منها عن قضايا حقوق الإنسان. وهي هيئة مستقلة لا تخضع لتوجيه أو تحكم من شخص أو سلطة.

49 - ودخل الجزء الأول من الأمر الدستوري لجزر كايمان لعام 2009 الذي يحدد شرعة الحقوق والحريات والمسؤوليات حيز النفاذ في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، باستثناء الأحكام المتعلقة بالفصل بين السجناء (كل من المدانين عن غير المدانين، والأحداث عن البالغين) التي دخلت حيز النفاذ في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بتت المحاكم في عدد من المطالبات المتعلقة بجبر الضرر الناجم عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض المطالبات التي تطعن في مدى توافق التشريعات مع شرعة الحقوق.

50 - ويخضع الإقليم لعدة اتفاقيات وصكوك رئيسية لحقوق الإنسان انضمت إليها الدولة القائمة بالإدارة، بما في ذلك اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ووحدة الشؤون الجنسانية، التابعة لوزارة الشؤون المجتمعية، هي مركز التنسيق داخل حكومة جزر كايمان المعني بمعالجة مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن خلال هذه الوحدة، توفر الوزارة التدريب الجنساني المصمم لقطاعات بعينها، وجهود التثقيف العام، والتدريب على التوعية بالمسائل الجنسانية، وتحليل السياسات والعمليات والبرامج داخل الوزارة والكيانات الحكومية الأخرى حسب الاقتضاء.

51 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نظرت المحكمة المختصة في القضايا الجنسانية المنشأة بمقتضى قانون المساواة بين الجنسين (2011) في سبع شكاوى تتعلق بالتمييز وبتت فيها. وفي عام 2018، سُحبت الشكوى الوحيدة التي لم يكن قد بت فيها بعد، وكانت هناك في وقت إعداد هذا التقرير قضية تنتظر عقد جلسة استماع بشأنها.

52 - وبعد أن أقرّت الجمعية التشريعية قانون الإعاقة (سولومون وبستر) في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2016 من أجل تنفيذ أجزاء من سياسة جزر كايمان للإعاقة، أُنشئ المجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يتولى الإشراف على تنفيذ السياسات وإنشاء سجل طوعي لحالات الإعاقة بهدف تحسين كمية وجودة البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسترشد بها السياسات والتشريعات والخدمات.

53 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أُنشئ المجلس المعني بكبار السن بموجب قانون كبار السن (2017). وعقد المجلس أول اجتماع له في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وواصل عقد اجتماعات على مدار عام 2018 من أجل الإشراف على تنفيذ السياسات وتعزيز رفاه كبار السن وحمايته والارتقاء به.

خامسا - البيئة والتأهب لمواجهة الكوارث

54 - أُدرجت جزر كايمان في تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعمل إدارة البيئة، إلى جانب وكالات أخرى، على ضمان المحافظة على الموارد الطبيعية للإقليم وحمايتها. وتضطلع الوكالة الحكومية لإدارة المخاطر في جزر كايمان بالمسؤولية الشاملة عن برنامج إدارة المخاطر في الإقليم،

بما في ذلك التأهب لمواجهة المخاطر ومجابهتها وتخفيف آثارها والتعافي منها. ويجرى سنويا تنفيذ تدريب على مواجهة الأعاصير قبل بدء موسمها الذي يتواصل من 1 حزيران/يونيه إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، بالإضافة إلى تدريبات متصلة بمخاطر أخرى. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شارك الإقليم أيضا في عدة مبادرات برعاية وزارة الخارجية والكومنولث من أجل تعزيز القدرة على التكيف.

55 - ولا تزال أعمال الصيد الترفيهي والحرفي المتزايدة في المياه الضحلة المحيطة بجزر كايمان تمثّل خطرا على البيئة البحرية للإقليم. ويهدف القانون الوطني للحفاظ على الطبيعة (2013) إلى حماية وحفظ النباتات المحمية والمهددة بالانقراض والمتوطنة وموائلها، إضافة إلى المجموعة المتنوعة من الأحياء البرية في جزر كايمان. وأُنشئ في عام 2014 المجلس الوطني للحفاظ على الطبيعة بموجب هذا القانون لتيسير تحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، تتعاون وزارة الزراعة مع المجلس لحماية القطاع الزراعي من الأنواع الدخيلة الجائحة التي قد تؤثر سلبا على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وكذلك على الصحة العامة والبيئة النباتية والحيوانية، مثل عظّاءة كايمان.

56 - وفي أعقاب إقرار اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2015، شرعت حكومة الإقليم في استعراض مشروع سياستها الوطنية لتوليد الطاقة لعام 2013 ومشروع سياستها لتغير المناخ لعام 2011، اللذين يرميان إلى تيسير الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون، قادر على التكيّف مع آثار تغير المناخ. وفي عام 2017، اعتُمدت سياسة الطاقة الوطنية للفترة 2017-2037. ووفقا لرئيس وزراء جزر كايمان، توفر رؤية هذه السياسة المعنونة ''تعزيز واعتماد نمط حياة مستدام من خلال توفير واستهلاك الطاقة بصورة مسؤولة ومبتكرة'' إطارا لاستدامة قطاع الطاقة في الإقليم. وتركز هذه السياسة على استغلال الطاقة المتجددة، وتعزز كفاءة الطاقة وتدابير الحفظ، وتدعم أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد.

57 - وجزر كايمان بصدد إنشاء وحدة احتياطية جديدة، ستعرف باسم فوج كايمان، بدعم من الدولة القائمة بالإدارة. وسيكون الفوج أول قوة دفاعية للإقليم وهو يهدف إلى توفير دفعة للأمن وقدرة إدارة الكوارث في جزر كايمان ومنطقة البحر الكاريبي على نطاق أوسع. ويتوقع في البداية أن تتخذ المساعدة المقدمة من الدول القائمة بالإدارة شكل المشورة والدعم اللوجستيين إلا أنها ستتطور بدرجة أكبر لتشمل التدريب التشغيلي والمعدات.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

58 - جزر كايمان عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعضو في الاتحاد البريدي العالمي. ويشارك الإقليم أيضا في أعمال الجماعة الكاريبية بصفته عضوا منتسبا، وهو أيضا عضو في مصرف التنمية الكاريبي واللجنة الأولمبية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، استضافت جزر كايمان، للمرة الأولى بصفتها عضوا منتسبا في الجماعة الكاريبية، الأسبوع السنوي للزراعة في منطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع أمانة الجماعة الكاريبية والتحالف من أجل التنمية المستدامة للزراعة والبيئة الريفية. وفي حزيران/يونيه 2019، وافقت جزر كايمان على الانضمام إلى الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث.

59 - وحضر ممثل جزر كايمان الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في غروس إيسليت، سانت لوسيا، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019. وأصدر المؤتمر بيانا أعرب فيه رؤساء الحكومات عن قلقهم العميق إزاء استمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء، واعتبروا هذا الإجراء تهديدا واضحا ومباشرا للرفاه الاقتصادي لتلك البلدان وللمنطقة.

60 - وجزر كايمان، بوصفها من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. ومنذ كانون الثاني/يناير 2014، أصبح الإقليم شريكا بموجب قرار انتساب أقاليم ما وراء البحار الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2013، الذي اعتُمد لأسباب منها السعي للابتعاد عن النهج التقليدي في مجال التعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم الأوسع. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة من جديد التزامها بتحقيق نتيجة لا تتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

61 - ترد في الفرع أولا أعلاه المعلومات المتعلقة بموقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر كايمان في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

62 - أفادت الدولة القائمة بالإدارة أنه بسبب الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أرجئ الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك حتى الربع الأول من عام 2020، الذي ستستضيف فيه الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها لمناقشة طائفة واسعة من قضايا السياسة العامة، من بينها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والمسائل البيئية وغيرها من المسائل الملحة.

63 - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثناء الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وأضافت أنّ المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي السنوي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

64 - ومضت تقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان المعتمد خلال الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامَها بشراكة سياسية حديثة ودعمَها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوَّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

65 - وذكرت أن مسؤولية وهدف حكومة بلدها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقالت إن حكومة بلدها تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات. وأوضحت أن حكومة بلدها ملتزمة تماما بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة معنية بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

66 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار 102/74 بشأن جزر كايمان، وذلك استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/74/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر كايمان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر كايمان نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتهيب، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أشارت إلى دستور جزر كايمان الصادر عام 2009، وتشدد على أهمية أعمال اللجنة الدستورية، بما فيها عملها المتعلق بالتثقيف بشأن حقوق الإنسان؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) تشدد على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما فيها الحلقات الدراسية الإقليمية، بغية تزويد اللجنة بالمعلومات المستجدة فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) شددت أيضا على أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر كايمان ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر كايمان والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر كايمان، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أعادت تأكيد أن الدول القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتشدد على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم من خلال تشجيع نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل للجميع، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل دعم أمور منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث الدولة القائمة بالإدارة بقوة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تخدم مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر كايمان وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ القرار 102/74.

المرفق

خريطة جزر كايمان

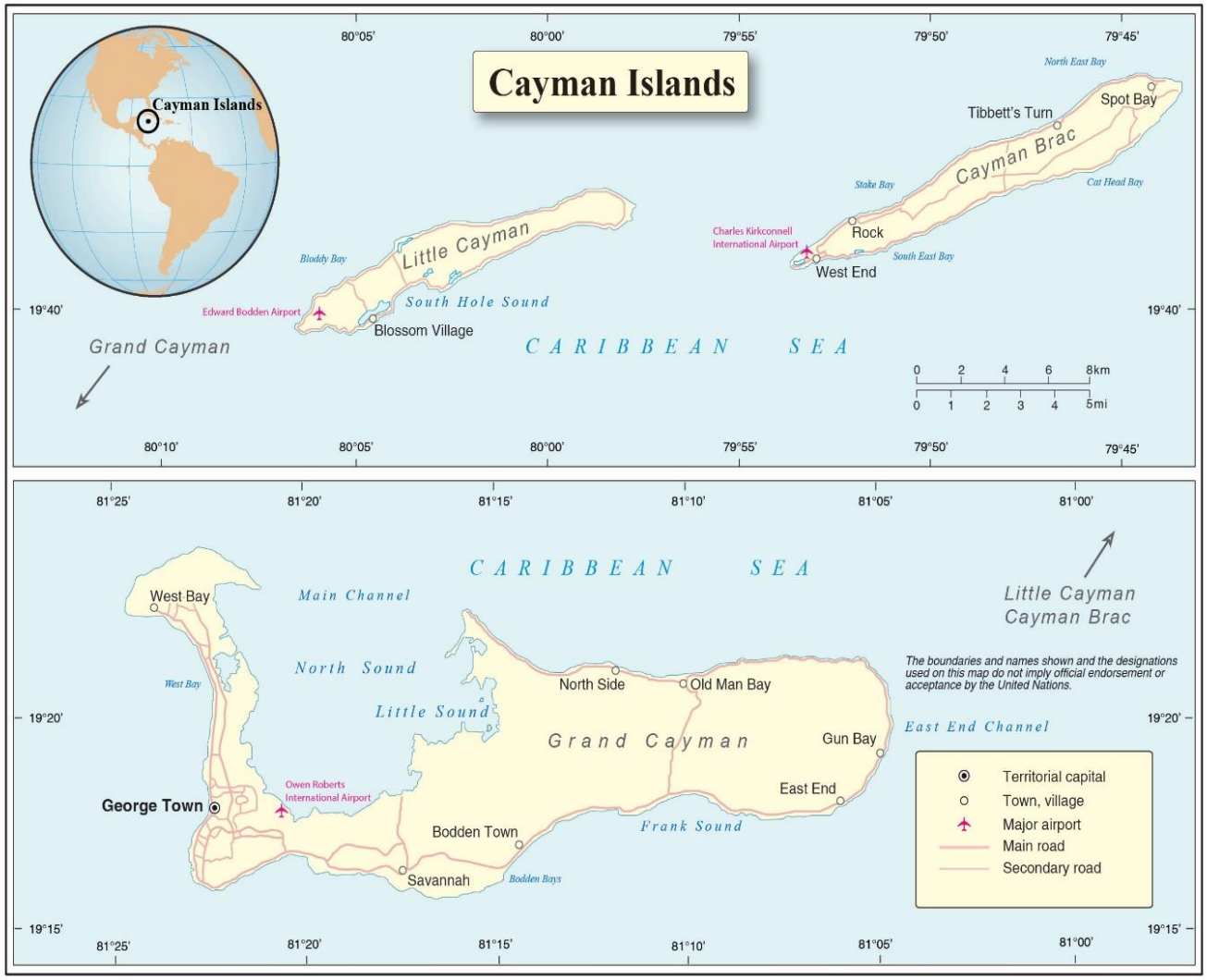

Map No. 2945 Rev. 1 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)